

دفاعاً عن الحقيقة لا عن المشترك

من الذي أشعل الحرائق في الوطن؟!!

كما لو أنها عالجت كل القضايا الملتهبة وأطفأت جميع الحرائق المشتعلة في أكثر من مكان وعلى أكثر من جبهة، تبدو السلطة في الآونة الأخيرة متفرغة لإيذاء اللقاء المشترك والبطش بالصحفيين كأعداء مفترضين يجب التخلص منهم حتى ينعم «الوطن» بالأمن والاستقرار!!

يحيى اليناعي



تجل أو «تخل» غير مسبوقة أن المشترك هو، غريم الشعب» ومشكلة المشاكل في هذه البلاد!!
فهل المشترك كذلك، أم أن الحقيقة لها منطق آخر، منطلق «رمتي بدائها وانسلت»... لنا أن نطالع ما يلي قبل أن نسوق الأحكام جزافاً بلا برهان أو دليل، لنعرف الجهة التي أشعلت الحرائق في طول البلاد وعرضها، وأذنت نيران الفتنة والأزمات على أكثر من صعيد، ثم لنصدر الأحكام حينئذٍ ضد الجهة المتورطة وندعو لمحاسبتها وفقاً للدستور والقانون.

لا تجيد سوى الشتم أو المديح والملق الممجوج، وأطلقت العنان لعتاولة وطابور الفتنة والفساد في المؤتمر ممن يجيدون تدبيح الكلام وتفرغ عنترياتهم باتجاه المعارضة والصحافة الحرة في تصريحات تخلو من الدبلوماسية واللياقة وشرف الخصومة. وأكثر من هذا ذهبت السلطة للتشكيك في وطنية المشترك، واتهمته بالوقوف وراء حرب صعدة، والضلوع في أعمال العنف المتصاعدة في المحافظات الجنوبية، وإذكاء الفتنة والصراعات، وجر البلاد إلى المجهول!! هكذا دفعة واحدة، وفجأة وبلا مقدمات اكتشفت العبقرية المؤتمرية الخارقة في لحظة

هكذا يبدو مشروع السلطة القادم، وكأنه لم يعد هناك من معضلة أو خطر يهدد حاضر ومستقبل البلاد سوى اللقاء المشترك والصحافة الحرة، ما يشي في مقاربة أوضح أن السلطة لم تعد تحتل وجود الهامش الديمقراطي الذي يتأكل يوماً بعد يوم حد إعلان الحزب الحاكم ندمه على اتفاق فبراير الذي قضى بتنظيم العملية الديمقراطية القادمة والتأكيد بأن المؤتمر سيخوض انتخابات ينافس فيها نفسه بنفسه، كما فعل في انتخابات المحافظين!! الأسبوع الفائت بدأت السلطة بشن تهديدات سافرة ضد المشترك عبر صحافتها البائرة، التي

حرب صعدة.. من أشعل أوارها؟!!



● ينسى مسئولو السلطة وهم يكيلون التهم جزافاً ضد المشترك، ويرمونهم بالوقوف وراء حرب صعدة، بأن أتباع الحوثي كانوا في الأساس جزء من المؤتمر الشعبي العام، ولم يكونوا جزء من المشترك.

● قال الرئيس أثناء استقباله لعلماء الزيدية يوم الأحد الموافق 8 يوليو 2004م إن الدولة هي من دعمت حسين الحوثي منذ البداية، حيث جاء في كلامه صحیح لقد جاءنا مجموعة من الإخوان وقالوا هؤلاء

شباب مؤمن معدنون، لا يريدون أن يكون لهم ارتباط خارجي مع قيادة خارجية، فهم يريدون دعم الدولة، حتى يبتعدوا عن الارتباط والتبعية الخارجية، وفعلاً نالوا الدعم.

● في انتخابات 2006م الرئاسية صوت الحوثيون لصالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، وحصل الحزب الحاكم على أكثر من 97% من أصوات الناخبين في صعدة.

● عند احتجاز السفينة المحملة بالأسلحة قبالة ميناء ميدي، أثناء الحرب السادسة، خرج موقع «المؤتمرت» التابع للحزب الحاكم غاضباً على عدد من تجار السلاح الذين سبق تعميم قائمة سوداء بأسماء بعض منهم من قبل الحكومة، وقد اتضح أنهم يشغلون مواقع قيادية تنظيمية في صفوف المؤتمر.. حينها ساء لفظ كبير حول مدى ارتباط من وردت أسماؤهم بالقائمة السوداء وتزويد الحوثيين بالسلاح.

● قال مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية اللواء محمد القاسمي في ندوة عن «انتشار الأسلحة الخفيفة.. للحوار الوطني» بوجود «استغلال بعض المتخفين لسواحل الطويلة وقيامهم بتفريب الأسلحة عبرها.. لا حظوا: منتقدون ولم يقل مواطنون عاديون أو قيادات في المشترك.

● وجه محافظ صعدة السابق حسن مناع يوم الأحد 21 فبراير 2010م لأحد الشخصيات الأمنية في وزارة الداخلية اتهامات تمثلت في قيامها بتوزيع أسلحة للحوثيين من بينها 700 جيتري، ومعدلات وقنصات قال أنها استخدمت في قنص الجنود السعوديين على يد عناصر حوثية.

● اتهمت صحيفة الميثاق - لسان حال المؤتمر - يوم الاثنين 22/2/2010م محافظ صعدة السابق حسن مناع بأنه أمد الحوثيين بالسلاح، وقالت الصحيفة ما يلي «لم يتف محافظ المقال بما اقترفته يده هو وأخوه تاجر السلاح بحق الوطن بل تجاوز ذلك إلى كيل الاتهامات بحق الوطن بل مخلصين من أبناء القوات المسلحة والأمن وخاصة على رأس هؤلاء اللواء محمد عباد الله القوسي» وأضافت الميثاق متسائلة «المصيبة أن مناع يعلم علم اليقين من هو الذي مد المتمردين بالسلاح ومن هو الذي وجدت بداخل منزله بصعدة عربات الحميضة التي

كان يخزنها المتمردون ولكن كما يقال: رمتي بدائها وانسلت.

● هذه اعترافات من جهات رسمية وأشخاص محسوبين على الحزب الحاكم أيضاً، أما الشواهد والدلائل من ساحة الصراع فتقول أن الانفجارات المتكررة للحرب في صعدة، منذ يونيو 2004م واتساع رقعتها حتى وصلت إلى أبواب العاصمة، شكلت حالة خطرة عكست غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والأمنية، من منظور وطني يتجاوز منحنر صراعات وحروب العصبية التي أعادها هذا الوضع الخطير لمشكلة صعدة إلى الواجهة بصورة بات يخشى معها من تمددها على نحو يدمر الوحدة الوطنية، ويذر بإشعال صراعات طائفية وقبلية غير مسبوقة.

وخلال الأعوام التي دارت فيها الحروب في صعدة ظلت السلطة ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، والتعامل مع الأوضاع استناداً إلى الدستور والقوانين، الأمر الذي أفضى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى من أبناء اليمن مدنيين وعسكريين، وشردت عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت منازلها، ومصادر رزقها، بفعل ما أحدثته الحرب من دمار هائل في الممتلكات، وقد صاحب تلك الحروب وتخللتها حملات إعلامية استخدمت السلطة فيها كل صيغ ومفردات وأدوات الفتنة والعصبية المذهبية والقبلية، بالتزامن مع حملات وإجراءات أمنية قمعية ولازال الكثير من المعتقلين على ذمة أحداث وحروب صعدة في السجون حتى اليوم.

ولقد جاء إعلان رئيس الجمهورية وقف الحرب في صعدة في يوليو 2008 من طرف واحد وتوقفها فعلاً، ليؤكد أن الحرب تنفجر أو تتوقف بحسب إرادة السلطة، وهو ما أظهرته بجلاء الحرب السادسة، كما أظهرت أن الحروب الداخلية تمثل آلية مهمة تدير السلطة بها البلد، دونما اكتراث بالدستور والقانون، وبحياة الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، فضلاً عن حرياتهم.

وقد أظهرت حرب صعدة أيضاً مدى الأضرار الفادحة التي تلحقها السلطة بالمجتمع، جراء الترويع لمشاعر الكراهية بين المواطنين، وتغذية نزعات العنف، لديمومة استمرار الحزب الحاكم متربعا على كرسي الحكم.

العنف في المحافظات الجنوبية.. من يغذيه؟!!



● أكدت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق في أحداث العنف بمحافظة لحج في تقريرها المرفوع لمجلس النواب ووقوف مسئولين وناقلين في السلطة بالوقوف مع الحراك وتشجيع الدعوات الانفصالية.

● اتهم النائب المؤتمري عن الدائرة 72 في مدينة الحوطة لحج عبد العزيز كرو قيادات أمنية بدعم القائمين بأعمال القوضى من عناصر الحراك، وقال إن جنوداً تقاعسوا عن أداء واجبهم، بل إن بعضهم شوهد وهو يبيع الرصاص للمواطنين!!

● اتهم العميد عبد القادر الشامي - مدير الأمن السياسي في محافظة لحج - صراحة يوم الثلاثاء 16 فبراير الفائت في جلسة مع نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي كلا من الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة ومدير أمن المحافظة وأثبت تورطهم ووقوفهم وراء ما حدث في الحوطة من قوضى وتخريب.

● قال علي محمد القصبطي عضو المجلس المحلي بزنجبار أبين في تصريح صحفي الشهر الفائت «السلطة قادرة على ضبط الأمن في أبين لكن لها حسابات أخرى!!»

● محمد الحاج مدير عام مكتب الإعلام ومستشار محافظ أبين قال في تصريح صحفي رداً على سؤال: هل السلطة المحلية عاجزة عن ضبط الأمن في أبين أم متواطئة؟ فقال: الانثنين

بعد حرب 94م بخفة وتعال، فأصمت أذنانها عن سماع النصح الصادق والرأي الصائب، وأطلقت يد الفساد والعبث، وجرى رسمياً في الثالث الأخير من التسعينات تسريح انتقائي لعشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين، وكان نصيب أبناء المحافظات الجنوبية من ذلك كبيراً، وعندما بدأ الآلاف من هؤلاء بإقامة الفعاليات السلمية أصمت السلطة أذانها مرة أخرى عن رؤى ومقترحات اللقاء المشترك في المعالجة الوطنية لهذه الأوضاع، وراحت تعمل على طريقتها في معالجة واحتواء الأزمة تارة عبر أساليب توزيع الهبات والأموال وشراء السكوت، أو عبر استخدام العنف وإطلاق الرصاص الحي والسجن والملاحقات التعسفية لقمع هذا الحراك تارة أخرى، مع أن ذلك لم يؤد إلا إلى المزيد من التاجيح والتعقيدات وسد أبواب المعالجات الوطنية، وفتح الثغرات أمام المشاريع الصغيرة واللاوطنية لتتخر في جسد الوحدة الوطنية بصورة غير مسبوقة.

للتذكير.. هذه مواقف المشترك

الانهيار وإيقاظ الوطن من دوامة أزمارته المتتالية ووضعها على طريق النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

● وناشدت أبناء المحافظات الجنوبية بأن يدركوا مخاطر تلك المشاريع المتطرفة التي تدفع باتجاه العنف التي يستفيد منها أعداء الوطن وتجار الحروب ومثيري الفتن والأزمات، محملاً السلطة كامل المسؤولية عن حفظ الأمن في تلك المحافظات، وإلقاء القبض على منغذي تلك الجرائم والاعتداءات وتقديمهم للقضاء.

وأكدت أن الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل الجنوب وغيرها هو الحوار الوطني الجاد، والمسئول المفضي إلى حل المشكلات على قاعدة الشراكة الوطنية، والمشاركة الحقيقية للشعب في السلطة والثروة.

● أكد المشترك على مواقفه الوطنية الثابتة تجاه كل الأزمات التي تنتجها السلطة مذكراً بأن موقفه من حرب صعدة كان ولا يزال هو رفض الحرب ابتداءً والدعوة لوقفها عند اشتعالها واستعداده الدائم للمشاركة في أي جهد لحلها وبطلب بالعمل على توفير كل الأسباب التي تمنع تجدها ومعالجة الآثار في إطار وطني من خلال إعادة إعمار وإطلاق المعتقلين والتعويض العادل للمواطنين ولأفراد القوات المسلحة ورعاية أسرهم والاهتمام بالمعاقين والجرحى.

أمام مجمل المعطيات المستجدة في تفاصيل المشهد السياسي المزوم الرهان والذي يزداد سخونة مع تناسل واستتساح الأزمات المركبة التي ما انفكت تنتهجها السياسات المغامرة والمتطرفة بتداعياتها ومخاطرها المدمرة للنسيج الاجتماعي الوطني فإن أحزاب اللقاء المشترك أعلنت مواقفها التالية:

● ترى أحزاب اللقاء المشترك في درء عملية الانهيار أو السقوط في دوامة القوضى والعنف والحروب الأهلية أولوية وطنية تقتضي فتح الأبواب الموصدة أمام جميع الأطراف السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية لإجراء حوار وطني جاد وشامل لكل القضايا والمشكلات الوطنية دون استثناء ويرى في رؤيته المقترحة لتنفيذ اتفاق 23 فبراير 2009م بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب باعتباره أساساً للتوافق الوطني ومصدراً لمشروعية المؤسسات التشريعية والحكومية ومرجعاً للحوار الوطني آلية جادة وفعالة ومبادرة وطنية ومسئولة في هذه اللحظة التاريخية بالغة الخطورة تأخذ في الاعتبار المعطيات الراهنة مقترحة خيارات عملية مرنة تضمن توفير الظروف والمناخات المناسبة لإنجاح الحوار وتحصر على مشاركة الجميع فيه دونما استثناء وترى السلطة والمؤتمر الشعبي العام أمام مسؤوليتهم الوطنية والتاريخية في هذا القرف العصيب اعتبار الحوار الوطني الشامل خيار الفرصة الأخيرة لدرء